إن قوة اليمن الاتحادي تكمن في سيادة القانون وصون كرامة الإنسان

عبدربه منصور هادي - رئيس الجمهورية

في اجتماع لمجلس إدارة الصندوق الاجتماعي للتنمية برئاسة باسندوة

الإشادة بدعم الأشقاء والأصدقاء لمسيرة التنمية والتخفيف من الفقر

صنعاء / سبأ:

أقر مجلس إدارة الصندوق الاجتماعي للتنمية في اجتماعه أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة البيان المالي للصندوق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013م، وتقرير مدقق الحسابات المستقل عليه، وذلك في ضوء الملاحظات المقدمة عليه من أعضاء مجلس الإدارة.

وأوضح البيان المالي أن الإجمالي التراكمي للموارد والاستخدامات للصندوق الاجتماعي للتنمية حتى 31 ديسمبر 2013م بلغت في الجانب المتعلق بالموارد 310 مليارات و218 مليونا و801 ألف ريال، فيما بلغت الاستخدامات 292 مليارا و592 مليونا و280 ألف ريال.

في حين وصل الفائض النقدي للصندوق حتى نهاية نفس العام إلى 17 مليارا و658 مليونا و729 ألف ريال، ويتمثل في حسابات جارية لدى البنوك وودائع وحسابات مدينة ونقد في الصندوق.

وأشار تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى أن البيان المالي يعرض بشكل عادل في جميع النواحي الجوهرية أرصدة الامول للصندوق كما في 31 ديسمبر 2013م والموارد المستلمة والاستخدامات المنصرفة خلال السنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للأساس النقدي.

وأكد أن الصندوق الاجتماعي للتنمية يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة ولم يتبين مخالفة الصندوق خلال السنة المالية 2013م لأي من أحكام قانون الصندوق رقم 10 لسنة 1997م على وجه قد يكون له تأثير جوهري على نشاطه أو مركزه المالي.

واستعرض مجلس إدارة الصندوق تقرير المراجعة الإداري للعام 2013م والمتضمن فحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية للصندوق وفروعه في محافظات صنعاء، اب، ذمار، عدن، الحديدة، المكلا، تعز، عمران وحجة، والهادف إلى تحديد مدى وطبيعة وتوقيت إجراءات المراجعة.

ووافق المجلس على التقرير.. وأكد على الإدارة التنفيذية للصندوق الالتزام بالملاحظات المقدمة عليه.. مشددا على ضرورة التنسيق مع الجهات المعنية ذات العلاقة عند تنفيذ المشروعات ذات الطابع الخدمي بما يسهم في تعزيز الاستفادة المثلى من هذه المشاريع وتلافي حدوث أي تكرار.

وسجل مجلس الإدارة ، تقديره العالي لأداء الإدارة التنفيذية للصندوق ، والنهج السليم والشفاف الذي يتبعه الصندوق في عملية التصميم والتنفيذ لمجمل المشاريع المنفذة من قبله .. مشيداً بدعم الأشقاء والأصدقاء لهذا الإطار المؤسسي الذي ساهم بدور مشهود في مسيرة التنمية والتخفيف من الفقر .

وكان مجلس إدارة الصندوق الاجتماعي قد استعرض في مستهل الاجتماع محضر اجتماعه السابق ووافق عليه.

لدى تدشين المراكز الصيفية لتحفيظ القرآن الكريم بأمانة العاصمة

بن دغر : أبناء اليمن مدعوون إلى التصالح والتسامح والابتعاد عن المهاترات

صنعاء / سبأ:

دشن نائب رئيس الوزراء وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور أحمد عبيد بن دغر ووزير الأوقاف والإرشاد حمود محمد عباد أمس المراكز الصيفية لتحفيظ القرآن الكريم وعلومه في مدارس التحفيظ والحلقات المسجدية بأمانة العاصمة.

وتهدف المراكز الصيفية التي ينظمها مكتب الأوقاف والإرشاد بالأمانة وتستمر شهراً تحت شعار « معا من أجل تثبيت الأمن والاستقرار في ربوع الوطن» إلى تحصين النشء والشباب ضد الأفكار المتطرفة وتعليمهم كتاب الله وحفظه وتلاوته وعلومه والسنة النبوية المطهرة.

وفي التدشين أكد نائب رئيس الوزراء وزير الاتصالات وتقنية المعلومات اهتمام الدولة والحكومة بالنشء والفتية وتقديم الرعاية لهم في مختلف المجالات بما في ذلك إعانتهم على حفظ كتاب الله وتعليمهم السنة المطهرة .. لافتا إلى أن تعليم الأبناء القرآن الكريم كفيل بوجود أجيال متسلحة بالعلوم والأخلاق الفاضلة والقيم والمبادئ السامية.

وأشار الوزير بن دغر إلى حاجة الأمة اليوم للعودة إلى كتاب الله وتدبر أحكامه ومعانيه والسير على منهجه لاسيما في ظل الصراعات والنزاعات والظروف الصعبة التي تعيشها الأمة ما يفرض على الجميع التمسك بالقرآن الكريم والسنة النبوية والعمل بهما قولا وعملا وتقديم النصح بالحكمة والموعظة الحسنة دون اللجوء إلى العنف والتشدد.

وقال: «يمكن أن نختلف في كل شيء وتفرقنا السياسة لكن الإسلام والقرآن الكريم جامعنا ومرجعنا ».. مبينا أن الإسلام وحده فقط استطاع أن يصل بالأمة إلى كافة شعوب العالم والتحدث إليهم بلغة القيم والأخلاق والمبادئ الفاضلة التي زرعها الإسلام بين المسلمين.

وأضاف : «ليس بالضرورة أن نتخاصم ونتقاتل ونكره بعضنا بعضا نتيجة اختلافات حزبية أو مذهبية أو طائفية، ونحن بإمكاننا حل مشاكلنا عبر القرآن الكريم».. مؤكدا ضرورة أن تتوقف الصراعات والنزاعات الحاصلة وأن يحتكم الجميع لكتاب الله وتطبيق العدالة بين الناس وتحقيق التصالح والتسامح الذي حث عليه الدين الإسلامي الحنيف.

ودعا نائب رئيس الوزراء وزير الاتصالات وتقنية المعلومات في ختام كلمته كافة أبناء اليمن إلى التصالح والتسامح وترسيخ ثقافة المحبة والأخوة ونبذ العنف والابتعاد عن المهاترات والمناكفات .. لافتا إلى المسؤولية الملقاة على عاتق الخطباء والمرشدين وأئمة المساجد في تبصير الناس بأمور دينهم ودنياهم وكذا تعليم النشء على القيم والمبادئ الدينية والإنسانية.

من جانبه أكد وزير الأوقاف والإرشاد حمود عباد أن الوزارة ممثلة بقطاع تحفيظ القرآن الكريم والعاملين يبذلون جهودا وأدوارا كبيرة في خدمة كتاب الله عز وجل وتكريس القيم والمبادئ الفاضلة التي علمنا إياها المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم.

وقال : «إن إقامة المراكز الصيفية لتعليم القرآن الكريم بأمانة العاصمة وعموم المحافظات تستهدف تعليم آلاف الناشئة والفتية ورفع وعيهم بسلوك القرآن وتهذيب أخلاقهم وتنمية مداركهم بما يسهم في بناء جيل متسلح بالعلم والإيمان بعيدا عن الغلو والتطرف ».

ولفت الوزير عباد إلى أن المراكز الصيفية لتحفيظ القرآن الكريم تستهدف إعطاء دروس للطلاب والفتيات في مجالات القرآن والتفسير والتجويد والفقه، إضافة إلى محاضرات توعوية بحب الوطن وتعزيز الولاء الوطني في أوساطهم .

كما أكد وزير الأوقاف والإرشاد اهتمام الوزارة بتعليم النشء والفتية القرآن الكريم باعتباره اهتمام بالحياة والإنسان وبناء المستقبل وتحصين أخلاقهم من الوقوع في الانحراف والتطرف وبما يكرس ثقافة الوسطية و الاعتدال في نفوسهم .

بدورها أوضحت مديرة مركز النور لتحفيظ القرآن الكريم بمديرية معين بأمانة العاصمة أحلام السقاف أن مهمة تعليم كتاب الله للنشء والشباب والشابات وتحفيظهم من أعظم الرسائل الربانية.. مبينا أن المراكز الصيفية تفتح أبوابها أمام الفتية لزرع القيم والمبادئ والأخلاق الإسلامية الفاضلة وزرع الولاء والانتماء لله والوطن في نفوسهم.

وأشارت إلى ضرورة تعليم الشباب بالدين الإسلامي المعتدل ونشر ثقافة الوسطية والاعتدال والمحبة والتسامح بين كافة شرائح المجتمع ونبذ ثقافة الغلو والعصبية والتطرف والإرهاب والابتعاد عن الصراعات الحزبية والمذهبية والطائفية والمناطقية وتعزيز مهاراتهم المعرفية.

ونوهت السقاف بدور وزارة الأوقاف والإرشاد ومكتبها بأمانة العاصمة وجهودهم في دعم المراكز الصيفية لتحفيظ القرآن الكريم وكذا الإشراف والمتابعة والتشجيع للعاملين بالمراكز الصيفية والطلاب والطالبات على التحصيل العلمي والمعرفي والاستفادة منها في مختلف المجالات بما في ذلك كتاب الله عز وجل والسنة النبوية المطهرة.

حضر التدشين وكلاء وزارة الأوقاف والإرشاد لقطاع تحفيظ القرآن الكريم حسن الشيخ وقطاع الأوقاف الدكتور حميد المطري ومدير عام مكتب الأوقاف والإرشاد بأمانة العاصمة قائد محمد قائد ومدراء العموم بالوزارة ومكتب الأوقاف بالأمانة.

تفقد العمل الصحفي في وكالة (سبأ) وإعادة تأهيل مبناها الرئيسي

وزير الإعلام يشدد على دور وسائل الإعلام الرسمية للتوعية بالتحديات التي تواجه الوطن

نائب وزير الإعلام يؤكد ضرورة مضاعفة الجهود لتطوير الرسالة الإعلامية

صنعاء / سبأ:

تفقد وزير الإعلام نصر طه مصطفى اليوم ومعه نائبه فؤاد الحميري سير العمل في وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) ومستوى الإنجاز في مشروعي إعادة الترميم والتأهيل للمبنى الرئيسي للوكالة بعد الأحداث المؤسفة التي شهدتها منطقة الحصبة خلال العام 2011.

وطاف وزير الإعلام ونائبه خلال زيارتهما لمبنى الوكالة بالإدارات العامة الصحفية والفنية والإدارية والتجارية.. حيث أطلعا على سير الأعمال في تلك الإدارات .

وعقب ذلك ترأس وزير الإعلام نصر طه مصطفى لقاء ضم رئيس مجلس إدارة الوكالة.رئيس التحرير طارق أحمد الشامي ونائب رئيس مجلس الإدارة للشئون المالية والتجارية عبدالله حسين جابر ومدراء عموم الإدارات الصحفية والفنية والمساعدة .

وخلال اللقاء الذي حضره نائب وزير الإعلام فؤاد الحميري جرى مناقشة وتقييم سير الأداء الصحفي في الوكالة والجهود المبذولة لتطوير مستوى الخدمات الإخبارية المصورة وكذا الخطوات المنجزة على صعيد إعادة الترميم والتأهيل لمبنى الوكالة ورفده بالتجهيزات اللازمة بما يمكن الوكالة من الاضطلاع بمهامها على أكمل وجه.

واستعرض رئيس مجلس إدارة الوكالة رئيس التحرير، المشاريع المنجزة في إطار إعادة التأهيل لمبنى الوكالة خلال العامين الماضيين 2012 و2013 والبالغ كلفتها الإجمالية نحو أربعمائة وخمسة وتسعين مليون ريال تقريبا والتي شملت إعادة ترميم المبنى الرئيسي وتزويده بالأثاث المكتبي وبعض التجهيزات التقنية .. موضحا أن المشاريع قيد التنفيذ والمعتمدة في موازنة الوكالة للعام الجاري تبلغ كلفتها نحو نصف مليار ريال وماتزال الجهود مبذولة حاليا لمتابعة وزارة المالية لصرف مخصصات بعض المشاريع بغية استكمال مشروع إعادة التأهيل لاسيما تركيب الشبكة الأساسية للعمل الصحفي بالوكالة بما يمكنها من الارتباط المباشر مع مختلف وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية فضلا عن مشروع إعادة تأهيل المطابع والذي تعول عليه الوكالة ليشكل رافدا لمواردها بما يعزز من قدراتها في تنفيذ مشاريع التطوير الطموحة لتعزيز أدائها الصحفي .

وتطرق الشامي إلى ما تبديه الوكالة من جهود لتطوير خدماتها الاخبارية وتسخير رسالتها الإعلامية من أجل مواكبة وإنجاح مرحلة التحول الهامة التي يعيشها الوطن .

وقد عبر وزير الإعلام عن سعادته بزيارة وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) في أول زيارة تفقدية له للمؤسسات الإعلامية عقب تعيينه وزيرا للإعلام ، مشيدا بالجهود المبذولة لإعادة تأهيل الوكالة بما يمكنها من الاضطلاع بمهامها باعتبارها وكالة الأنباء الوطنية والمصدر الرئيسي للأخبار .

وحث القائمين على الوكالة على مواصلة الجهود للارتقاء بمستوى الخدمات الإخبارية ومواكبة مختلف التحولات التي يشهدها وطننا اليمني .. مشددا على عظم المسؤولية الملقاة على وسائل الإعلام الرسمية في هذا المرحلة في سبيل مساندة جهود القيادة السياسية والحكومة لدعم تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل وتعزيز مناخات الوفاق الوطني فضلا عن الإسهام بدور فاعل في التوعية بالمخاطر والتحديات التي تواجه اليمن في الوقت الراهن وفي مقدمتها الإرهاب والأعمال التخريبية التي تستهدف المنشآت العامة وحشد الجهود والطاقات الوطنية لمواجهتها.

نائب وزير الإعلام أكد من جانبه أهمية أن يستشعر جميع الصحفيين في وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) ومختلف وسائل الإعلام الرسمية مسؤولياتهم الوطنية في هذه المرحلة والحرص على تعزيز دورهم في خدمة قضايا الوطن.. مشيرا إلى أهمية مضاعفة الجهود من اجل مواصلة تطوير الرسالة الإعلامية.

إقرار خطة قطاع المياه للعام 2014 م

الصريمي : العجز المائي حاليا يصل إلى أكثر من (1,8) مليار متر مكعب سنويا

صنعاء / بشير الحزمي:

اقر الاجتماع التنسيقي الحادي عشر لمثلي الجهات العاملة في قطاع المياه أمس بالعاصمة صنعاء خطة قطاع المياه للعام 2014 م بعد مناقشتها واستيعاب ملاحظات مختلف الجهات المعنية .

وتهدف الخطة القطاعية السنوية المشتركة إلى تكامل خطط الجهات العاملة بقطاع المياه ومنع الازدواجية في تنفيذ المشاريع ، توفير قاعدة بيانات لكل المشاريع المنفذة للعام 2014 والسعي لاستكمال بيانات القطاع خصوصا في الفترة التي بدأت فيها الدولة التوجه نحو إدارة الطلب على المياه وحل مشاكل الندرة والاستنزاف والتلوث للموارد المائية ، توفير بيانات تكون أساسا لمراجعة وتقييم أداء قطاع المياه وتقييم الخطة الإستراتيجية والسياسات العامة ، وضع أولوية التدخلات للمشاريع التي تعمل على تقليص الفجوة المائية واستهداف الأحواض الحرجة ذات الأولوية القصوى .

وتتضمن الخطة في خطوطها العامة الهدف الاستراتيجي لإدارة الموارد المائية المتمثل بالإدارة المتكاملة للموارد المائية وتحقيق الاستدامة البيئية من خلال تنظيم وإدارة وتنمية وترشيد استغلال الموارد المائية وحمايتها من الاستنزاف والتلوث ، كما تهدف بشكل عام إلى تقليل الاستهلاك برفع كفاءة الاستخدام وزيادة التغذية للأحواض المائية والحفاظ على جودة المياه من التلوث وإيقاف الحفر الغير قانوني ، كما تضمنت الخطة في خطوطها العامة إجراءات إعداد الخطة ،المحددات ، وصف لخطط الجهات العاملة للعام 2014 والتي تشمل مشاريع مياه الريف والصناديق العاملة وقطاع الري ومؤسسات مياه الحضر ، الصعوبات ، التوصيات .

وأوضح رئيس الهيئة العامة للموارد المائية على محمد الصريمي أن إعدادها الخطة يأتي استجابة واهتماما واقعيا من كافة الجهات العاملة في قطاع المياه لمواجهة معضلة المياه والاختلالات المتزايدة بين المياه المتجددة السنوية المحدودة والاستهلاك الذي يأخذ منحى متزايداً.

وأكد أن الخطة تمثل خطوة مسئولة من القائمين على قطاع المياه وتعبر عن روح الاستشعار من كل الجهات بخطورة استنزاف المياه وسوء استخدام المياه السطحية وخطورة تلوث المياه .

وأشار الصريمي إلى أن العجز المائي يصل حاليا إلى أكثر من 1,8 مليار متر مكعب سنويا ،وتعاني التربة الزراعية في المدرجات والوديان من تدهور مستمر يقدر بحوالي 40% ، وأن خدمات الصرف الصحي متدنية في الريف والحضر ولا تتجاوز 50 % في أحسن الظروف ، وان أكثر محطات المعالجة لا تساهم في المحافظة على نوعية المياه .

ولفت إلى أن الجهات العاملة في قطاع المياه ظلت طوال الفترة السابقة مشتتة ومتداخلة في مهامها واختصاصاتها وهو ما شكل عبئاً اضافياً على المياه المحدودة وسمح بتدهور المياه كما ونوعا .

وقال أن كل الجهات العاملة في قطاع المياه مطالبة الآن بوقفة جادة ومراجعة واقعية للسياسات والخطط والإجراءات والأنشطة، وأن تشرك المجتمعات المحلية في مراحل التخطيط والتقييم لكافة مشاريع المياه في إطار من الفهم الواعي للمشاريع التي تنفع وتحافظ وتعمل على استدامة المورد المائي .

وأوضح أن الخطة السنوية المشتركة لقطاع المياه ستتيح معرفة الكمية المستخدمة من المياه من قبل كل جهة ، كما ستحدد الاحتياج السنوي الإجمالي لاستخدام المياه ، ودور كل جهة في تخفيض السحب من المياه وترشيد الاستخدام والتعويض الممكن تحقيقه من خلال المنشآت والمشاريع المنفذة في إطار كل جهة، مؤكدا أن الحفاظ على المياه مسئولية وطنية مشتركة، مشددا على ضرورة بذل الجهود للحد من الحفر العشوائي الغير قانوني لآبار المياه باعتبارها تشكل معضلة أساسية لقطاع المياه وتساهم في الاستنزاف الجائر للمياه، منوها بأهمية استيعاب التوصيات التي تضمنتها الخطة والأخذ بها كمعايير أساسية عند إعداد خطة القطاع للعام 2015 والتي سيتم البدء بإعدادها مطلع شهر سبتمبر القادم .

هذا وكان الاجتماع قد شهد نقاشاً مستفيضاً من قبل ممثلي مختلف الجهات العاملة في قطاع المياه ، وقد تم التركيز على أهمية توحيد البيانات والمؤشرات المتعلقة بقضايا المياه وأن تتكامل جهود كافة الجهات بما يخدم قضايا المياه في بلادنا .

وشدد المشاركون في الاجتماع على ضرورة عقد الاجتماعات التنسيقية واللقاءات التشاورية بين مختلف الجهات العاملة في قطاع المياه بصورة دورية ومستمرة لتعزيز التنسيق والتعاون المشترك وتحقيق التكامل بين ادوار مختلف الجهات من اجل مواجهة مشكلة المياه في بلادنا والتغلب عليها والمساهمة في إيجاد الحلول والمعالجات المناسبة لها .